

نهج السيادة المكتسبة و نظرية الانفصال العلاجي في ضوء القانون الدولي العام

م.م. دهودن محمد جزا
مدرس مساعد في جامعة السليمانية (طالب دكتوراه)
dawam.jaza@univsul.edu.iq

أ.د. معروف عمر گول
استاذ في جامعة كركوك
nmaruf@yahoo.com

الملخص:

يوجد حالياً العديد من الصراعات القائمة على أساس السيادة والحق في تقرير المصير. والتي الآن لم تستطع الاستجابة الدولية لهذه الصراعات من وقف العنف، بل ساهمت في زيادة اندلاع أعمال العنف في بعض الحالات. وقد بينت هذه الدراسة أولاً نهجاً جديداً لتسوية النزاعات القائمة على أساس السيادة وهي نهج السيادة المكتسبة، ويدعو هذا النهج إلى وضع إطار استراتيجي يسمح للأطراف بالتوصل إلى قراراتها الخاصة بمسألة ممارسة حق تقرير المصير بطريقة تقلل العنف وتحد من عدم الاستقرار. ودرس هذا البحث ثانياً فيما إذا كان القانون الدولي يسمح بالحق في الانفصال للشعوب كعلاج لإنهاء حق تقرير المصير ولا سيما عندما يتم حرمانها من هذا الحق ولا توجد سبل أخرى غير الانفصال كملاذ أخير لإنهاء الاضطهاد والقمع الذي تطلق عليه نظرية الانفصال العلاجي.

پوختە:

له سەر دەمی ئێستادا چەندین ناکۆکی و ململانی پوونی هەیە لە سەر بڕێ بە سەر و دەری و مافی چارە ی غۆووسین. وە تانیستە بەرپر چارە دەمی ئێوە دەست نە تانیووە پیشکاری یەکان بوست بە لکو هەندێ جار بە شدارووشی کردووە لە زیاد کردنی سەر هەلدانی دا. ئەم توێژینە دەیه بای لە رێگەیەکی تازە دەکات بۆ چارە سەر کردنی ئەو کێشانی کە دروست دەبن لە سەر بڕێ سەر و دەری ئەویش میتۆدی سەر و دەری بە دەستگیراوە. وە دانانی چارە یۆهەکی ستراتیژی بۆ لایەنەکان بۆ ئەو بەگەنە بڕیاری کۆتایی سەبارەت بە مافی چارە ی غۆووسین بە شێوەیەک کە توندوتیژی و ناسەقامگیری کەم بکریتهوه. وە هەرودەها ئەم توێژینە دەیه بای ئەو دەکات کە نایا یاسای ئێوە دەست رێگە ی جیا بۆووە بە گەلان دەدات وەک چارە سەر ی بەهۆی پیشل کردنی مافی چارە ی غۆووسینە بە تاییەتی کاتیەک گەلان ئەم مافە یی بەش دەکەن وە هیچ رێگایەکی تریش نەبێت جگە لە جیا بۆووە بۆ ئەهێشتنی زوێم و چەوساندنەوه، وە ئەم رێگایەش ناو دەبرێت بە بڕدۆزی جیا بۆووە وە چارە سەر.

Abstract:

There are currently many sovereignty-based conflicts and the right of self-determination. To date, international response to these conflicts has been unable to stem the tide of violence, and in many instances may have contributed to further outbreaks of violence. This article explains a new conflict resolution approach which is "earned sovereignty", and it advocates the creation of a strategic framework that allows parties to reach their own resolutions to the self-determination question in a way that minimizes violence and instability. It examines whether international law authorize right to secession as a remedy to violation of the right to self-determination of peoples, when there are no available remedies but secession as the last resort for ending oppression, which dub the theory of remedial secession

المقدمة

لاشك أن جوهر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها يقضي بأن يكون لكل شعب بما في ذلك تلك التي تشكل أجزاء من دولة قائمة الحق في تقرير مصيرها بحرية. حيث تتيح قضية كوسوفو فرصة بأن تصبح الأساس للانفصال عن الدولة الاصل خارج سياق إنهاء الاستعمار. وبما أن تقرير المصير كمفهوم قانوني يتشكل باستمرار من واقع الممارسات الدولية، فإن الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة والحجج التي استندت اليها لتقرير هذا الاعتراف ستكون ذات صلة لتحديد أثر قضية كوسوفو في القانون الدولي بشأن تقرير المصير. من جانب آخر، إن استقلال جنوب السودان كان متصلاً في الترتيب القانوني المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ والدستور المؤقت الذي اعتمد لاحقاً في السودان، وبالتالي فإن حالة جنوب السودان تؤكد أن مثل هذه الاتفاقيات والأحكام الدستورية تميل إلى التسوية السلمية للوضع القانوني للكيان المتنازع عليه لأن أحياناً لاتدع الدولة الاصل ممارسة حق تقرير المصير في شكل الانفصال من قبل الكيان الفرعي. ولكن تبقى عندئذ المسألة الأهم وهي مدى إمكانية شعب ما في أن يفصل من جانب واحد عن دولة قائمة وانشاء دولة مستقلة خاصة به إذا كان لا يوجد علاج آخر غير الانفصال لتخلص من ظاهرة الاضطهاد القومي والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الأساسية بما في ذلك حق تقرير المصير؟ وهل يوجد في القانون الدولي نظرية أو نهج جديد يتناسب مع حاجات المجتمع الدولي من أجل تسوية النزاعات الطويلة بين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ السيادة؟ بحيث يضع إطاراً فعالاً لإدارة حركات تقرير المصير والذي في كثير من الأحيان ترافقه النزاعات القائمة على أساس السيادة. وكل ذلك من أجل معالجة المركز السياسي النهائي للكيان الفرعي الذي يناضل من أجل تحقيق الاستقلال واقامة دولة مستقلة جديدة. إن الاجابة عن هذه التساؤلات تتوقف على دراسة نهج السيادة المكتسبة ونظرية الانفصال العلاجي في ضوء القانون الدولي، والتي سوف نقوم بدراستها من خلال هذا البحث.

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في انها تبحث في موضوعين حيويين وجديدين في القانون الدولي العام وهما نهج السيادة المكتسبة ونظرية الانفصال العلاجي كوسائل جديدة لممارسة حق تقرير المصير، في وقت يشهد العالم تحولات قانونية وسياسية كبيرة، إذ تغيرت العديد من مفاهيم ومبادئ القانون الدولي العام، وحصلت الكثير من الشعوب على استقلالها في إطار ممارسة حق تقرير المصير، الا انه لايزال هناك العديد من شعوب العالم لم تستطع حتي الآن نيل حقوقها في تقرير المصير، ومن هنا فإن الاهتمام بالبحث العلمي في مسألة نهج السيادة المكتسبة ونظرية الانفصال العلاجي فيما يتعلق بموضوع حق تقرير المصير له أهمية خاصة وعمل ضروري ينسجم مع متطلبات العصر في إطار القانون الدولي.

إشكالية البحث:

عند التمعن في عنوان (نهج السيادة المكتسبة ونظرية الانفصال العلاجي في ضوء القانون الدولي العام) نجد انه يثير بعض التساؤلات، منها: هل يوجد في القانون الدولي نظرية أو نهج جديد يتناسب مع حاجات المجتمع الدولي من أجل ممارسة حق تقرير المصير الخارجي؟ وما المقصود بالنهج السيادة المكتسبة ونظرية الانفصال العلاجي؟ وما هي علاقتهما بمبدأ حق تقرير المصير؟ مدى إمكانية اعلان انفصال من جانب واحد عن دولة الاصل اذا كان الانفصال هو الملاذ الأخير؟ وكثير من التساؤلات الأخرى، وهذه التساؤلات تؤكد لنا ان موضوع البحث يحيط به الغموض ويعد مشكلة تحتاج الى دراسة قانونية. فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية إن تطبيق نظرية الانفصال العلاجي واستناداً الي مفهوم الاضطهاد يكون أساساً صالحاً لتبرير ممارسة حق تقرير المصير من قبل شعب ما يسعى الي الاستقلال إذا أثبت استحالة بقاء هذا الشعب ضمن حدود الدولة القائمة بسبب تعرضهم الي اضطهاد، بحيث يحرم عليه الوصول الي السلطة والتمثيل فيها، وكذلك إذا انتهكت السلطات الحكومية حقوق الانسان بحق هذا الشعب بشكل منظم. من جانب آخر نستند في دراستنا على فرضية أخرى للاستقلال وهي تطبيق نهج السيادة المكتسبة التي ينطوي على النقل المشروط والتدريجي للصلاحيات والسلطات السيادية من دولة الاصل إلى كيان تابع لدولة الاصل (أي الكيان الفرعي) تحت إشراف دولي باعتباره نهجاً محايداً ومتعدد المراحل لمعالجة مسألة الوضع السياسي النهائي لهذا الكيان الذي يناضل من أجل تحقيق الاستقلال في إطار ممارسة حق تقرير المصير. بناء على ذلك نرى بضرورة الاجابة على سؤال حول مدى تحقيق الأهداف التي ينشد اليها الشعب الذي يطمح الي الاستقلال عند طمس حقوقه المشروعة.

منهجية البحث:

استندت هذه الدراسة الي المنهج التحليلي وذلك لتحليل النظريات والمناهج الجديدة في القانون الدولي المعاصر والتي تتعلق بممارسة مبدأ حق تقرير المصير من قبل الشعوب، مع الاستعانة بالمنهجين التطبيقي والتاريخي في سرد الاحداث التاريخية وتحليلها قانونياً وبيان ترابطها وعلاقتها بالموضوع الاصلي المبحوث عنه، مع عرض وتحليل آراء وتوجهات الفقهاء والباحثين في هذا المجال الي جانب ونماذج من تطبيقات الممارسات الدولية.

هيكلية البحث:

سنقسم هذا البحث الي مبحثين: نتاول في المبحث الاول نهج السيادة المكتسبة وتطبيقاته من خلال مطلبين، نتاول في مطلب الاول ماهية نهج السيادة المكتسبة كوسيلة جديدة لممارسة حق تقرير المصير، و نخصص المطلب الثاني تطبيقات نهج السيادة المكتسبة (جنوب السودان نموذجاً). نسلط في المبحث الثاني الضوء علي نظرية الانفصال العلاجي كمذهب في القانون الدولي لمطالبة بالاستقلال، و نتاول في المطلب الثاني تطبيقات نظرية الانفصال العلاجي (استقلال كوسوفو نموذجاً).

المبحث الاول نهج السيادة المكتسبة

ان حركات تقرير المصير عبارة عن الظواهر العالمية التي تقوم علي مبادئ المساواة في الحقوق. وعلي الرغم من ادعاء مبدأ سيادة للدولة و مبدأ السلامة الإقليمية الي حد ما من قبل البعض الدول، ظهر ما يقرب من ثلاث عشرة دولة جديدة خلال خمسة وعشرين عاماً الماضية. حيث نشأت بعض منها من خلال تفكك الدولة الاصل، في حين أن البعض الآخر قد انفصلت عن الدولة الاصل، وظهر عدد قليل آخر نتيجة لبقايا الاستعمار. إلا أن المجتمع الدولي لم يستقر علي وضع إطار فعال لإدارة حركات انفصالية والتي في كثير من الأحيان ترافقها النزاعات القائمة علي السيادة. لذا تقتضي- دراسة هذا المبحث تقسيمه الي مطلبين، نتاول في مطلب الاول ماهية نهج السيادة المكتسبة كوسيلة جديدة لممارسة حق تقرير المصير، ونخصص المطلب الثاني لتطبيقات نهج السيادة المكتسبة (جنوب السودان نموذجاً).

المطلب الاول ماهية نهج السيادة المكتسبة

ان فكرة السيادة لم تكن معروفاً بمعناها الحديث حتي القرن السادس عشر. وحقيقة الامر فان فكرة السيادة المطلقة نشأت في المجتمع الاقطاعي عندما كانت السلطة الملكية تخوض صراعات ضارية ضد رجال الاقطاع و التحرر من هيمنة الامير اطور^١. حيث وصف الفقيه الفرنسي يودان الملك بالسيادة، و عرف يودان السيادة بأنها السلطة العليا علي المواطنين و الرعايا و التي لاتخضع للقوانين كسلطة مطلقة مستقلة عن أي سلطة أخرى^٢. وفي القرن السابع عشر ذهب الفيلسوف هوبز الي القول بأن صاحب السيادة لايتقيد بشيء و إن السيادة لاتتجزأ^٣. وظلت فكرة السيادة بهذه الشاكلة حتي تحولت الي سيادة الشعب بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ومن ثم الي تقييد مفهوم السيادة بقواعد القانون الدولي العام و النص علي المبدأ في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة^٤. وبذلك إن السيادة أصبحت مقيدة بعد إطلاقه و تخضع لسلطة أعلى منها تملك الحق في تقييدها. ويرتبط مبدأ السيادة بمبدأ الاستقلال، وقد أكدت علي ذلك القرارات الصادرة عن القضاء الدولي التي شددت علي مبدأ السيادة و تماثله بالاستقلال، ففي قضية جزيرة بالماس (Palmas)^٥ عام ١٩٢٨، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، صرح المحكم (ماكس هوبر) إن السيادة في العلاقات القائمة بين الدول تقيّد إستقلالهم^٦. توجد في القانون الدولي نظرية او نهج جديد يتناسب مع حاجات المجتمع الدولي هو نهج السيادة المكتسبة. وهو عبارة عن الانتقال الشرطي والتدريجي للسلطات والوظائف السيادية من الدولة الاصل إلي الكيان الفرعي (أي كيان تابع للدولة الاصل) تحت إشراف دولي. علي الرغم من أن جذوره تعود الي مصادر القانون الدولي مثل مذاهب كبار المؤلفين في القانون العام والمبادئ العامة للقانون، ولكن لم يطبق هذا النهج من قبل المجتمع الدولي الا في اتفاقات السلام^٧. يتطلب نهج السيادة المكتسبة منح الأولوية للحقوق السيادية الي مواطني الكيانات الفرعية بشرط تلبية العناصر المعينة. و يحقق هذا النهج هدفاً هاماً وهو السماح للمجتمع الدولي بحل النزاعات دون ان يتهم بالتدخل

١. د. أحمد حلمي خليل هندي، الدولة في النظم السياسية و الدستورية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ٦٣

٢. د. محمد سامي عبدالحميد، أصول القانون الدولي العام - التنظيم الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ١٧٠

٣. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة السابعة، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٩١

٤. تؤكد الفقرة الاولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة علي مبدأ المساواة في السيادة

٥. Netherlands v United States (1928) 2 RIAA 829, Permanent Court of Arbitration

٦. Tim Hillier, Sourcebook on Public International Law (London: Cavendish Publishing Limited ١٩٩٨) at page ٢٢٨

٧. (Karen Heymann, "Earned Sovereignty for Kashmir: The Legal Methodology to Avoiding a Nuclear Holocaust" (2003) American University International Law Review Volume 19(1) 172.

في الشؤون السيادية للدولة وذلك عن طريق إنشاء مركز قانوني جديد كوسيط^(٨). بمعنى آخر يسعى نهج السيادة المكتسبة أساساً إلى التوفيق بين حق تقرير المصير ومبدأ السيادة وذلك عن طريق انتقال إدارة السلطات والوظائف السيادية من الدولة إلى الكيان الفرعي. وذلك من خلال عملية الانتقال إلى إقامة الدولة^(٩) الاستقلال الذاتي بشكل سلمي دون الحاجة إلى استخدام القوة لممارسة حق تقرير المصير. إضافة إلى ذلك أن السيادة المكتسبة، كشكل من الأشكال المقبولة قانوناً لحل النزاعات، تسمح للطرفين بالاتفاق على المتطلبات الأساسية التي يجب أن تستوفيها دولة ناشئة أي دولة جديدة قبل أن تمنحها الدولة الأصل السلطات السيادية المختلفة، مثل حق الإدارة، والتوقيع على العقود الدولية، وكذلك الانتقال التدريجي للسلطة. فضلاً عن ذلك يتطلب مفهوم السيادة المكتسبة إجراء المزيد من التفاوض بشأن المبادئ الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وذلك لأن الكيان الفرعي سيكون قادراً للحصول على السلطات السيادية عندما يتعهد بحماية وتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. والهدف النهائي لنهج السيادة المكتسبة، هو وضع المسؤولية السياسية مرة أخرى في أيدي الشعب الذي يكافح من أجل تحقيق الاستقلال في إطار ممارسة حق تقرير المصير ثم الاعتراف بها من قبل الدول. ومن أجل فهم نهج السيادة المكتسبة بشكل أوضح سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل العناصر الأساسية والاختيارية لهذا النهج، حيث تم استخدامه لتسوية نزاعات قائمة على أساس السيادة. وتحدد السيادة المكتسبة، بوصفها نهجاً ناشئاً لحل النزاعات، بثلاثة عناصر أساسية وهي: السيادة المشتركة، وبناء المؤسسات، وتحديد الوضع النهائي.

العنصر الأساسي الأول: السيادة المشتركة

يتميز هذا العنصر بممارسة مشتركة للسلطات والوظائف السيادية على إقليم محدد، من قبل الدولة الأصل والكيان الفرعي (Sub-state) أو المجتمع الدولي. وخلال فترة أولية من السيادة المشتركة، يمكن للدولة والكيان الفرعي أن يمارسا السلطة والوظائف السيادية على إقليم معين. وفي بعض الحالات، قد تمارس الهيئة الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة هذه السلطات بالإضافة إلى الدولة الأصل أو بدلاً منها^(١٠). وفي كثير من الحالات تكون واحدة أو أكثر من المؤسسات الإقليمية أو الدولية مسؤولة عن الرقابة على ممارسة الأطراف لسلطتها ووظائفها^(١١). فعلى سبيل المثال نص قرار مجلس الأمن الدولي

المرقم ١٢٧٢ عام ١٩٩٩ على إنشاء إدارة الأمم المتحدة على تيمور الشرقية بعد النزاع الناجم عن رفض تيمور الشرقية إقتراح اندونيسيا الذي نادى بإنشاء حكم ذاتي لتيمور الشرقية. حيث منح القرار أن تكون السيادة مشتركة بين الأمم المتحدة وتيمور الشرقية لمدة سنتين ونصف، وتمكنت تيمور الشرقية خلالها من بناء المؤسسات اللازمة للحكم الذاتي المستقل^(١٢). يتيح تقاسم السلطات والوظائف السيادية بين الدول والكيانات الفرعية والمنظمات الدولية فرصة لتخفيف التوتر العنيف في كثير من الأحيان والمرتبطة بالنزاعات القائمة على السيادة وتسهيل وصول أطراف النزاع إلى مسار الحل الطويل لهذا النزاع. وإذا تم التعامل مع السيادة المشتركة بشكل مفيد، فإنها تتيح فترة تهدئة والتي يتمكن من خلالها السلطات المركزية والشعوب المتضررة أن تواصل الوفاء بأهدافها النهائية المتضاربة مع وقف العنف. وكثيراً ما يمكن للسيادة المشتركة أن تزود الكيان الفرعي بعناصر كافية من الحكم الذاتي حتى نيل الاستقلال التام وذلك عن طريق منح بعض الاستقلال الذاتي^(١٣).

العنصر الأساسي الثاني: بناء المؤسسات

العنصر الثاني ينطوي على بناء مؤسسات قادرة على ممارسة المتزايدة للسلطات والوظائف السيادية ويشمل أيضاً إنشاء البنية التحتية السياسية والاقتصادية وتعزيز أو إنشاء المؤسسات اللازمة للحكم الذاتي^(١٤). يستخدم هذا العنصر أثناء فترة تقاسم السيادة وقبل تحديد الوضع النهائي للكيان الفرعي، بمعنى آخر، من أجل خلق القدرة على تولي

^٨ X Karen Heymann, Op. Cit. P.١٧٣.

^٩ Andrew Coleman, Resolving Claims to Self-Determination: Is There a Role for the International Court of Justice? (London & New York. Routledge 2014) at page 13.

^{١٠} Paul Williams & Francesca Jannotti Pecci "Earned Sovereignty: Bridging the Gap Between Sovereignty and Self-Determination" (2004) Stanford Journal of International Law 40 (1) at page 355.

^{١١} JAMES R. HOOVER and PAUL R. WILLIAMS, "EARNED SOVEREIGNTY: THE POLITICAL DIMENSION" (2003) Denver Journal of International Law and Policy 31 (3) 360.

^{١٢} THE POLITICAL DIMENSION 360

^{١٣} Selver B. Sahin, International Intervention and State-making: How Exception Became the Norm (London & New York. Routledge 2015) at page 51.

^{١٤} PAUL R. WILLIAMS « EARNED SOVEREIGNTY: THE ROAD TO RESOLVING THE CONFLICT OVER Kosovo»S FINAL STATUS» (2003) Denver Journal of International Law and Policy Vol. 31, No. 3 at page 389.

السلطة السيادية والوظائف اللازمة لإنشاء كيان مستقل أو دولة مستقلة في المستقبل و من الضروري خلال فترة السيادة المشتركة إنشاء مؤسسات للحكم الذاتي. وفي معظم الحالات، يتم إنشاء هذه المؤسسات بمساعدة المجتمع الدولي.

العنصر الأساسي الثالث: تحديد المركز النهائي للكيان الفرعي

وهو عبارة عن تحديد الوضع النهائي للكيان الفرعي وعلاقته بالدولة في نهاية المطاف. بمعنى أن في مرحلة ما خلال عملية نيل الاعتراف سيكون من الضروري تحديد الوضع النهائي للكيان الفرعي، وأن الخيارات المتعلقة بالوضع النهائي تتراوح بين الحكم الذاتي والاستقلال التام. عموماً في كثير من الأحيان يتم تحديد طبيعة الوضع النهائي للكيان الفرعي عن طريق الاستفتاء الشعبي، وكذلك يمكن تحديده من خلال التفاوض بين الدولة الأصل والكيان الفرعي، وغالباً تكون عن طريق الوساطة الدولية. ويتطلب دائماً تحديد المركز النهائي للكيان الفرعي التابع للدولة الأصل موافقة المجتمع الدولي في شكل الاعتراف الدولي^(١٥). فعلى سبيل المثال، سعي بروتوكول ماشاكوس^(١٦) بين السودان وجنوب السودان إلى حل النزاع السوداني عندما نص على وقف الأعمال العدائية بين القوات الجنوبية والشمالية، وإتاحة الفرصة لجنوب السودان لتحديد مركزها السياسي عن طريق الاستفتاء تحت مراقبة دولية بعد ست سنوات^(١٧) ما إذا كان يرغب في البقاء كجزء من السودان أو التصويت لصالح الانفصال وإقامة دولة مستقلة. لقد اعتبر هذا البروتوكول بمثابة الأساس لإتفاقية السلام الشامل، المعروف أيضاً باسم اتفاقية نيفاشا، والتي تم توقيعها في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان. وكان الهدف من هذه الاتفاقية إنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية، وتطوير الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء البلاد، وتقاسم عائدات النفط كما حدد جدولاً زمنياً لاستفتاء استقلال جنوب السودان والذي تم بالفعل في عام ٢٠١١ تحت إشراف الأمم المتحدة. ولزيادة المرونة اللازمة للتعامل مع الهشاشة السياسية لعمليات السلام، ومع التنوع التاريخي للصرعات المختلفة، فقد اقترح بعض فقهاء القانون الدولي ثلاثة عناصر إضافية لنهج السيادة المكتسبة وهي: السيادة التدريجية والسيادة المشروطة والسيادة المقيدة^(١٨). وهذه العناصر الاختيارية تعزز تطبيق السيادة المكتسبة على ظروف نزاع معين وتسمح بتعديل أو تطوير النهج حسب الاقتضاء لتلبية احتياجات أطراف النزاع.

العنصر الاختياري الأول: السيادة على مراحل (سيادة تدريجية)

من أجل تعزيز العلاقة بين السيادة المشتركة وبناء المؤسسات، أدرجت بعض اتفاقات السيادة المكتسبة عنصر السيادة التدريجية. ويشمل هذا العنصر دراسة تفويض أو نقل السلطات والوظائف السيادية من الدولة الأصل أو المجتمع الدولي إلى الكيان الفرعي خلال فترة السيادة المشتركة^(١٩). بعبارة أخرى، تتضمن السيادة التدريجية اكتساب الكيان الفرعي للدولة الأصل ممارسة كافة السلطات والوظائف السيادية وبشكل تدريجي خلال فترة زمنية معينة وقبل تحديد المركز النهائي للكيان الفرعي. وقد يرتبط توقيت ومدى نقل هذه السلطات والوظائف بتطور قدرة المؤسسات أو يكون مشروطاً بتحقيق شروط معينة مثل الإصلاح الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان. ولكن لا يتطلب جميع حالات السيادة المكتسبة عنصر السيادة على مراحل. فعلى سبيل المثال، عند التصديق على اتفاق إنشاء اتحاد صربيا والجبل الأسود، تولي كل من الدول الأعضاء على الفور السلطات والوظائف السيادية المخصصة لها بموجب هذه الاتفاقية. وفي الواقع أن الجبل الأسود قد مارس العديد من هذه الوظائف قبل اعتماد الاتفاق^(٢٠).

العنصر الاختياري الثاني: السيادة المشروطة

قد يوفر نهج السيادة المكتسبة خياراً مشروطاً لنقل السلطات والوظائف السيادية إلى الكيان الفرعي قبل تحديد الوضع النهائي له، على أساس الوفاء بمتطلبات معينة. ويمكن أن تتضمن هذه المعايير شروطاً مثل حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتطوير المؤسسات الديمقراطية وإرساء سيادة القانون وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وفي

١٥) (Andrew Coleman, Op. Cit. P. 14).

بروتوكول ماشاكوس هو اتفاق ساهم بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، يقايل من أجل دولة منفصلة في جنوب السودان فإن المسائل الأساسية (١٦) التي تضمنت هذه الاتفاقية هي الأمن وتقسيم الثروة وتقسيم السلطة. وقد تم التوقيع عليه في مدينة ماشاكوس الكينية عام ٢٠٠٢ بعد عملية مفاوضات قادها الرئيس الكيني آنذاك دانييل أراب موي. إنظر د. دريد الخطيب و د. محمد أمير الثب، اتصال جنوب السودان: الجذور والتطورات والتحديات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، العدد ٢٧، ٢٠١٢، ص ٣٨٨.

١٧) المادة (2)قرة (5)- الجزء الثاني من بروتوكول ماشاكوس عام 2002.

١٨) (Paul Williams & Francesca Jannotti Pecci, Op. Cit. P.350).

١٩) (Armin Von Bogdandy, Rüdiger Wolfrum, Christiane E. Philipp, Max Planck Yearbook of United Nations Law (Boston, Martinus Nijhoff Publishers ٢٠٠٥) at page ٢٢٣).

٢٠) JAMES R. HOOPER and PAUL R. WILLIAMS, OP Cit. P. 367

معظم الحالات، فإن العلاقة بين تحقيق هذه المعايير ونقل السلطات ليست تلقائية، بل أنها تخضع للتقييم من قبل الهيئات الرقابية التي غالباً تكون المؤسسات الدولية. إلا أن جميع الاتفاقيات لا تتضمن عنصر السيادة المشروطة. فلي سبيل المثال، حدد بروتوكول ماشاكوس للسودان^(١١)، والذي ستقوم بدراسته بالتفصيل في المطلب الثاني، موعداً محدداً لنقل السلطات والوظائف السيادية فضلاً عن تحديد الوضع النهائي دون تحقيق أي شروط.

العنصر الاختياري الثالث: السيادة المقيدة

تتطوي السيادة المقيدة على استمرار القيود على السلطات والوظائف السيادية للدولة الجديدة، مثل استمرار الإدارة الدولية و الوجود العسكري، والحد من حق الدولة في إقامة اتحاد إقليمي مع دول أخرى^(١٢). حيث نص بروتوكول ماشاكوس للسودان على إنشاء لجنة التقييم والتقدير لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام وإجراء تقييم وحدة الاستعدادات التي اتسنت بموجب هذا الاتفاق^(١٣).

وأخيراً يمكن القول بأن فكرة السيادة المكتسبة طرأت في إطار النقاش السياسي الأوسع حول أنسب الوسائل لحل النزاعات القائمة على السيادة. حيث انقسم الفقهاء والكيانات الفرعية والدبلوماسيون والمطلون السياسيون إلى جانبين حول التفضيل بين السيادة وحق تقرير المصير كمبدأ أساسي لتسوية المنازعات القائمة على السيادة. ومن المرجح أن يدرك أولئك الذين يفضلون اتباع مبدأ السيادة استناداً إلى الأولوية للسيادة بأن نهج السيادة المكتسبة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام الدولي الحالي عن طريق تشجيع الانفصال بين الكيانات الفرعية عن الدولة الأصل. وبشكل عام تعتمد الدولة الراعية في الحفاظ على سلامة أراضيها على اتباع نهج الأولوية لمبدأ السيادة. ولكن أولئك الذين يفضلون اتباع هذا النهج استناداً إلى الأولوية لممارسة الحق في تقرير المصير من المرجح أن ينظروا إلى السيادة المكتسبة كوسيلة لرفع مستوى الاستقلال. ونحن نؤيد هذا الرأي لأن حق تقرير المصير للشعوب هو عبارة عن حق عالمي إذ تم إرجاعه في كثير من المواثيق والقرارات الدولية^(١٤) بحيث لا توجد أي قاعدة في القانون الدولي تمنع أي شعب من نيل الاستقلال وإقامة دولة جديدة في إطار ممارسته لهذا الحق، فضلاً عن ذلك فقد اكتسب هذا الحق صفة القواعد الآمرة^(١٥) في القانون الدولي بحيث لا يجوز مخالفتها من خلال أي مبدأ أو قواعد أخرى لا تتمتع بهذه الصفة.

المطلب الثاني

تطبيق نهج السيادة المكتسبة في جنوب السودان

يقع جنوب السودان على خط العرض ١٠ و يتشارك حدوداً مع خمس دول هي: إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكنغو وأفريقيا الوسطى، ويتألف من ثلاث مديريات: بحر الغزال والاستوائية و اعالي النيل التي تشكل ربع مساحة السودان^(١٦). وإن الاختلافات الأساسية بين شمال وجنوب البلاد هي عرقية ودينية ولغوية وثقافية. وكان التطور الاقتصادي غير المتكافئ بين الجزأين من البلد فارقاً رئيسياً آخر والذي أدى إلى تفاقم الاختلافات الأخرى^(١٧).

٢١٠) المادة (٢) الفقرة (٢) - الجزء الثاني - عملية الانتقال - من بروتوكول ماشاكوس عام ٢٠٠٢ (٢١٠).

٢٢) (Paul Williams & Francesca Jannotti Pecci, Op. Cit. P.٢٥٦).

٢٣) المادة (2) الفقرة (5.1) - القسم الثاني - المؤسسات على المستوى الوطني - من بروتوكول ماشاكوس عام 2002 (٢٣).

٢٤) ومن ثمّة لهذه المواقف والقرارات: ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، معاهدة الباسفيك ١٩٥٢، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً للقانون الدولي لعام ١٩٧٠، الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا ١٩٩٣، ومجموعة من قرارات الجمعية العامة: قرار مرقم ١٥١٤ (XXV) بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٦٠، قرار مرقم (٢٦٢٥) و (٢٦٢١) لعام ١٩٧٠، قرار مرقم ٨٤/٥١ لعام ١٩٩٦، وكذلك قرار مرقم ١١٣/٥٢ لعام ١٩٩٧، وايضاً قرار مرقم ١٣٤/٥٣ لعام ١٩٩٨.

٢٥) في إطار التعليقات التي قُدمت عام 1963 على المادة (37) من مشروع قانون المعاهدات فيينا 1969، أشارت لجنة القانون الدولي إلى أن مبدأ تقرير المصير يمكن أن يذكر كمثال «للقواعد الآمرة» فضلاً عن ذلك، ووفقاً للتطبيق على المادة (40) من مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول في أعمال دورتها الثالثة والخمسين (23 نيسان - 1 حزيران و 2 تموز - 10 آب لعام 2001)، فإن حظر الاستخدام غير المشروع للقوة، وحق تقرير المصير، وحظر التمييز العنصري، هي من بين قواعد القانون الأمرة. انظر 383 (2) 61(2) International & Comparative Law Quarterly (2012) Jure Vidmar "Explaining the legal effects of recognition".
د. زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية ١٩٥٥-٢٠١١، مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، القاهرة، خرطوم، ٢٦٠ ص ٢٠١٠.

٢٧) د. محمود وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، مجلة الطوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٤، العدد ٤، المجلد ٣٢، ص ٨٣١.

وعندما حصلت السودان علي استقلالها في مطلع عام ١٩٥٦ تفاقمت الازمات بين الشمال والجنوب، حيث توالى النزاعات والحروب بين الجنوبيين والحكومة المركزية في الشمال. وقد زادت هذه الصراعات بين الجنوب والشمال بسبب استحواد الأخيرة علي معظم الوظائف والمشاريع التنموية وإستغلالها علي المدارس التبشيرية وتم نقل بعض فرق الجيش الجنوبية الي الشمال الامر الذي أدى الي تمردهم، كما أدى الي اندلاع ثورة في الجنوب مناصرة لحقوقهم^(٢٨). إضافة الي ذلك، طالب الجنوبيون قبل اعلان استقلال السودان بالحكم الفيدرالي والذي وعدوا بان يأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع وذلك عند وضع الدستور الدائم للسودان، الا ان اللجنة القومية للدستور التي شكلت عام ١٩٥٦ والتي نظرت في مطالب الكتلة الجنوبية، رفضت مطالب الحكم الفدرالي خوفا من ان يشكل ذلك خطوة نحو انفصال الجنوب عن الشمال في المستقبل^(٢٩). علاوة علي ذلك، عندما قاد ابراهيم عيود الحكم في عام ١٩٥٨ قامت الحكومة العسكرية بإتباع سياسة التزويد والدمج بالقوة مع الجنوبيين ونتيجة لذلك طالبت الاحزاب الجنوبية في مقدمتها حزب سنانو باستقلال الجنوب. في أعقاب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ تم عقد مؤتمر المائدة المستديرة للحوار الوطني في عام ١٩٦٥ حول توزيع السلطة في السودان وشارك فيه كل الاحزاب السودانية الي جانب عدد من الدول الأفريقية أبرزها مصر والجزائر وليبيا، الا أنه لم يتمكن المجتمعون من الوصول الي صيغة محددة يتم وفقها بناء صياغة العلاقة الدستورية بين المركز والاقليم كما فشل في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأسور تنمية الجنوب وخدمة اقاليمه المختلفة^(٣٠). أعلنت حكومة السودان في ٩ حزيران ١٩٦٩، بياناً سياسياً بشأن جنوب السودان، والمعروف باسم إعلان ٩ يونيو، حيث اعترف الاعلان لأول مرة بالاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب. وقد أطلق الإعلان عملية طويلة ومعقدة من الاتصالات بين الحكومة الجديدة وحركة تحرير جنوب السودان برئاسة السيد جوزيف لاغو الذي كان يخوض حرباً في الجنوب. وأدت الاتصالات إلي عقد بعض الاجتماعات السرية والمفاوضات بين الطرفين. لقد تمت هذه المفاوضات التي بدأت في شباط / فبراير ١٩٧٢ في أديس أبابا بوساطة مجلس الكنائس العالمي والحكومة الاثيوبية. وبعد مفاوضات مطولة وقع الطرفان في ١٢ / آذار ١٩٧٢، اتفاق أديس أبابا بشأن مشكلة جنوب السودان الذي وضع حداً للحرب الاهلية و أعطى للإقليم الجنوبي حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات في اطار السودان الموحد. يتألف الاتفاق من القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في مقاطعات جنوب السودان الثلاث، التي كانت تسمى «المنطقة الجنوبية»، وخمسة بروتوكولات أو فصول، وهي: (١) مسألة العفو العام والترتيبات القضائية، (٢) الترتيبات الإدارية للفترة الانتقالية إلي حين إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي المشار إليها في القانون الأساسي، (٣) ترتيبات وقف إطلاق النار؛ (٤) الترتيبات المؤقتة المتعلقة بالقوات المسلحة؛ (٥) إعادة التوطين وإعادة التاهيل للاجئين لجنوب السودان^(٣١). وهكذا وبعد سبعة عشر عاماً من القتل والدمار أعطى للجنوب السلطة الكاملة علي جميع الشؤون والوظائف المحلية. وكان ذلك مرضياً لمعظم الجنوبيين، علي الرغم من وجود آراء وتوجهات مخالفة. واستمر الوضع هادئاً في الجنوب ما يقارب عشر سنوات إلا أن الحرب الاهلية اندلعت من جديد في عام ١٩٨٣ حيث أعلن السيد جون قرنق (الذي كان ضابطاً في الجيش السوداني) ولادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، مع الحركة الشعبية لتحرير السودان كجناح سياسي لها ويرز كزعيم لكليهما. وكان ذلك نتيجة لقيام الرئيس نميري بتقسيم جنوب السودان الي ثلاثة اقاليم و اعلانه عن تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان وذلك في سبتمبر ١٩٨٣ وهو ما عرف بقوانين سبتمبر^(٣٢). واستمرت الحروب الاهلية خلال أعوام ١٩٨٠-١٩٩٠ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان Sudan People's Liberation Movement () و ثوار آخرين و وضعوا مسألة استقلال جنوب السودان ضمن جدول أعمالهم^(٣٣).

وعلي الرغم من تصاعد الحرب، إلا أن الاتصالات والاجتماعات السرية والمفتوحة بين حكومة الجبهة الوطنية والحركة الشعبية استمرت لتحرير السودان. وقدم عدد من المبادرات من قبل الدول المجاورة للسودان وبعض المنظمات الإقليمية والدولية للوساطة من اجل انتهاء الحرب وتسوية النزاع بين الاطراف المتحاربة في الشمال والجنوب، حيث استمرت

٢٨ د. بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال و جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، ٢٠١١، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ١٧٤.

٢٩ هاني رستانت، جنوب السودان و حق تقرير المصير: العسار و التناحيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، المجلد ٣٧، ٢٠٠٢، ص ٢٣٦.

٣٠ محمد عثمان حبيب الله، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ٢٧١.

٣١ اتفاق أديس أبابا بشأن مشكلة جنوب السودان، حكومة جمهورية السودان الديمقراطية - حركة تحرير السودان، ٢٧ فبراير ١٩٧٢.

٣٢ (Jan Aro Hessbruegge, "Customary Law and Authority in A State Under Construction: The Case of South Sudan" African Journal of Legal Studies ٣٠٢ (٣) ٢٠١٢).

٣٣ (Redie Bereketeab, Self-Determination and Secession in Africa: The Post-Colonial State (Routledge: London ٢٠١٤) at page ٨٣).

المحاولات لسنوات ثم تم إجراء العديد من محادثات ومفاوضات السلام خلال عام ٢٠٠٠، التي أن توصل الطرفان (حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان) في تموز ٢٠٠٢ الي التوقيع علي بروتوكول ماشكوس الذي عزز التقارب بين الجانبين أثر اتفاقهما علي قضيتين أساسيتين و هما : (١) منح جنوب السودان حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية أمدها ست سنوات يجري بعدها استفتاء شعبي حول ذلك. (٢) الاتفاق علي اطار دستوري خاص يجمع العلاقة بين الدولة و اقليم الجنوب. حيث وضع هذا البروتوكول الاساس الذي بنيت عليه اتفاقية السلام الشامل و الذي عرف فيما بعد بـ (اتفاق نيفاشا). وبعد مفاوضات مطولة ومعقدة امتدت نحو ثلاث سنوات في كينيا، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وحكومة كينيا، وقعت حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥، اتفاق السلام الشامل وأدرج عدد من البروتوكولات والاتفاقات المنفصلة^(٣٤). والتي تتكون من ستة فصول لحسم المشاكل الكثيرة العالقة بين الطرفين، حيث يشير الجزء الثاني من الفصل الاول لهذه الاتفاقية الي وجود فترة ماقبل الفترة الانتقالية مدتها ستة أشهر و خلال هذه الفترة تم انشاء المؤسسات و الآليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية و محاولة كسب الدعم و المساعدات الدولية و الإقليمية و وضع اطار دستوري لهذه الاتفاقية، وتأتي بعدها فترة انتقالية مدتها ايضا ستة أشهر. اما الجزء الخامس لهذه الاتفاقية فخصص لحق تقرير المصير حيث بموجب اقر حق الجنوب في تقرير المصير بين خيار الانفصال أو البقاء تحت السيادة السودانية وذلك من خلال اجراء استفتاء شعبي بعد مدة انتقالية مدتها ست سنوات لتبدأ بعد ذلك المشاورات لوضع الدستور المؤقت للبلاد. بمعنى آخر ان اتفاقية السلام الشامل هي الصيغة النهائية المطروحة أمام الجنوبيين للاختيار بين البقاء في الوحدة أو الانفصال و انشاء دولة جديدة يليه الاعتراف من قبل المجتمع الدولي. يعتبر ابرام اتفاقية السلام الشامل الخطوة الحاسمة في تاريخ السودان، حيث أنهى اتفاق السلام الشامل الحرب الأهلية المدمرة التي استمرت منذ عام ١٩٨٣ بعد انهيار «اتفاق أديس أبابا». ووضعت هياكل سياسية جديدة لتقسيم السلطة والثروة بين جزأين من البلاد خلال فترة انتقالية مدتها ست سنوات. والأهم من ذلك، اعترفت سلطة الائتلاف المؤقتة لأول مرة بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير مع خيار الانفصال.

وقد انعكست أحكام هذه الاتفاقية علي الدستور الوطني المؤقت لجمهورية السودان الذي اعتمد في 6 تموز 2005، بعد ستة أشهر من إبرام اتفاقية السلام الشامل. مؤلفاً من ديباجة و (288) مادة موزعة علي (16) باباً، و نظراً لأهمية حق تقرير المصير فقد خصص الدستور باباً مستقلاً لحق جنوب السودان في تقرير مصيره و هو الباب السادس عشر. و أعطي هذا الدستور الحق لأهالي جنوب السودان في تقرير مصيرهم من خلال الاستفتاء الشعبي بعد نهاية المرحلة الانتقالية كما جاء في المادة (219) من الدستور علي أن يكون لمواطني جنوب السودان الحق في تقرير المصير من خلال الاستفتاء الشعبي لتحديد مركزهم السياسي في المستقبل⁽³⁵⁾. وفي اواخر كانون الاول لعام 2009 أقر البرلمان السوداني قانون الاستفتاء علي تقرير مصير الجنوب و منح القانون الجديد مواطني جنوب السودان حق التصويت علي الانفصال عن السودان أو بقاءه ضمنه⁽³⁶⁾. ووفقاً لقانون الاستفتاء فإن احتمال الانفصال مشروط بتصويت نسبة (50% + 1) علي ذلك الخيار وذلك لإعتبار ما يصوت عليه الجنوبيون قانونياً و نافذاً بشرط ألا تقل نسبة المشاركين في الاستفتاء عن 60% من المسجلين علي اللوائح، أي الذين يحق لهم التصويت. و في نيسان عام 2010 أجري أول إنتخابات رئاسية و برلمانية في السودان في اطار تنفيذ اتفاق السلام الشامل تحت اشراف المفوضية القومية السودانية للانتخابات و بمراقبة دولية كم المنظمة الامم المتحدة و الاتحاد الاوربي. حيث فاز سلفاكير ميارديت زعيم الحركة الشعبية برئاسة اقليم الجنوب. و أجري في 9 كانون الثاني عام 2011 الاستفتاء المتفق عليه بموجب اتفاقية السلام الشامل، حيث شارك شعب جنوب السودان فيه من أجل تقرير مصيره، و اختار الشعب الجنوبي بأغلبية ساحقة ترديد علي (98 %) الانفصال عن دولتهم الاصل (السودان) و انشاء دولة مستقلة تدويل التطورات، وأنشأت مؤسسات موازية لجمهورية كوسوفو المقترضة. وفي الوقت نفسه، استمر الاضطهاد و الظلم الذي كانت تمارسه القوات الصربية ضد ألبان كوسوفو - عن طريق تدابير مباشرة وغير مباشرة - في محاولة لتغيير الصورة الديمغرافية لكوسوفو. وتشمل هذه التدابير إدارياً منع سكان ألبان كوسوفو من حيازة الممتلكات وسياسة توطين اللاجئين الصرب القادمين من مناطق الصراع في كرواتيا والبوسنة والهرسك⁽³⁷⁾، وقد أعيق الحصول علي خدمات

(٣٤) وهذه الاتفاقيات هي: بروتوكول ماشكوس (20 تموز 2002)، والبروتوكول المتعلق بتقاسم السلطة» (26 مايو 2004)، واتفاق تقاسم الثروات (7 يناير 2004) وبروتوكول حل النزاع في منطقة أبيي (26 مايو / أيار 2004)، وبروتوكول حل النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق (26 مايو 2004)، اتفاق بشأن «الترتيبات الأمنية» (25 أيلول/سبتمبر 2003)، واتفاق وقف إطلاق النار الدائم وطرائق تنفيذ الترتيبات الأمنية (بتمبر 31، 2004)

(٣٥) المادة (٢١٩) من دستور جمهورية السودان الفيدرالي ٢٠٠٥ .

(٣٦) المادة (١) من قانون استفتاء جنوب سودان ٢٠٠٩ .

(٣٧) Noel Malcolm, Kosovo: A short history (New York university press ١٩٩٩) at page ٣٤٩.

الرعاية الصحية للسكان الألبان العرقيين. وكما لاحظ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تعرض الألبان الكوسوفيون لانكار منهجي لحقوقهم الإنسانية الأساسية، التي تشمل تدابير تمييزية اتخذت في المجالات التشريعية والإدارية والقضائية، وأعمال العنف والاعتقالات والتعسفية، والفصل من المؤسسات العامة، وحظر استخدام اللغة الألبانية.

وفي عام 1997 اندلعت اشتباكات مسلحة بين جيش تحرير كوسوفو والقوات الصربية، حيث اتسعت هذه الاشتباكات المسلحة مما أدى إلى قتل الآلاف من الأشخاص و تهجير معظم سكان كوسوفو، حيث زادت خطورة الوضع في الإقليم بشكل أصبح التدخل الدولي أمراً ضرورياً⁽³⁸⁾. علاوة على ذلك، إن انهيار الوضع السياسي والإنساني خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الدولية في كوسوفو خلال عام 1998 أدى إلى تدخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمساعدة منظمة الأمم المتحدة وذلك من أجل تهدئة التوتر بين صربيا وألبان كوسوفو، وفي إطار ذلك اتخذ مجلس الأمن جملة من القرارات بالأرقام (1160، 1199، 1203) وذلك وفقاً للفصل السابع من الميثاق خلال العامين 1998 و 1999، ودعت هذه القرارات إلى إيجاد حل سياسي لقضية كوسوفو⁽³⁹⁾؛ وأدان العنف المستخدم من قبل أجهزة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلاً عن أعمال العنف التي يقوم بها ألبان كوسوفو⁽⁴⁰⁾ (رغم استمرار العنف في كوسوفو، بدأت المفاوضات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبان كوسوفو في قصر رامبويه الذي يبعد 50 كم من ياريس بهدف التوصل إلى تسوية سياسية. وفي 23 شباط 1999 أبرمت اتفاقات رامبويه بشأن الاتفاق المؤقت للسلم والحكم الذاتي في كوسوفو)⁽⁴¹⁾. حيث نصت الاتفاقية على الحكم الذاتي الديمقراطي المؤقت لكوسوفو داخل يوغوسلافيا، وإنشاء آلية لتسوية نهائية بعد ثلاث سنوات، تأخذ في الاعتبار إرادة الشعب، وإن القوات الصربية ستسحب من كوسوفو وتحل محلها قوة أمن دولية. ووقع هذه الاتفاقيات ممثلو ألبان كوسوفو في 18 مارس 1999 بينما رفضت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا التوقيع. وبعد هذا الرفض بدأ حلف شمالي الأطلسي العمليات العسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في 24 آذار 1999. وقد ترأست الولايات المتحدة الأمريكية هذه العمليات حيث شنت هجمات جوية وبحرية مكثفة على يوغوسلافيا لمدة تسعة وسبعين يوماً. ونتيجة للمبادرات الأوروبية والدولية من ضمنها روسيا والصين تم التوصل إلى اتفاق بشأن وقف العنف⁽⁴²⁾، وهو الاتفاق التقني العسكري التي تم توقيعه في كوماتوفو، بمقدونيا⁽⁴³⁾. وأكد الاتفاق على انتشار الوجود المدني والأمني الدولي في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة وأشار إلى أن مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ قرار بشأن هذا الوجود⁽⁴⁴⁾. ثم صدر قرار مجلس الأمن المرقم 1244 في 10 حزيران 1999 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في 10 حزيران 1999، ونص على أنه «يجب أن تضع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حداً لنهاية العنف والقمع في كوسوفو، وأن تبدأ بالانسحاب التدريجي لجميع قواتها العسكرية وشبه العسكرية وقوات الشرطة من كوسوفو وذلك وفقاً لجدول زمني سريع⁽⁴⁵⁾، وبموجب القرار المذكور، أن مجلس الأمن للأمين العام «بان يقوم بنشر الوجود المدني الدولي في كوسوفو وهو بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو من أجل توفير إدارة مؤقتة لشعب كوسوفو الذي يستطيع في ظلها أن يتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية»، وتعيين ممثل خاص يتولى تنفيذ هذا الوجود⁽⁴⁶⁾. فضلاً عن هذا، عين الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس الفنلندي السابق مارتسي أهتيساري بتاريخ 14 تشرين الثاني عام 2005، مبعوثاً خاصاً لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وبعد أكثر من عام من المفاوضات غير المنتجة وجه الأمين العام تقرير أهتيساري عن مركز كوسوفو في المستقبل إلى رئيس مجلس الأمن في 26 مارس / آذار 2007 بعنوان «تقرير المبعوث الخاص للأمين العام حول الوضع المستقبلي لكوسوفو والمسمى بـ (خطة أهتيساري)، الذي أوصي فيه باستقلال كوسوفو تحت إشراف المجتمع الدولي.

٣٨ د. أحمد داود حميد الصاوي، استقل كوسوفو: التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية، مجلة جامعة الإنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، ٢٠١١، ص ٦٨.

٣٩ قرار مجلس الأمن المرقم ١١٦٠ في ٣١ مارس ١٩٩٨.

٤٠ قرار مجلس الأمن المرقم ١١٩٩ في ٢٣ يوليو ١٩٩٨.

٤١ International (٢٠٠٠) «From Rambouillet to the Kosovo Accords: NATO's War Against Serbia and Its Aftermath» (Eric Herring, Journal of Human Rights) at page ٢٢٥.

٤٢ طالب حسين حافظ استقل كوسوفو ونهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الآداب، العدد 98، جامعة بغداد، 2011، ص 86.

٤٣ الاتفاق التقني العسكري بين قوة الأمن الدولية (KFOR) وحكومتى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا في ٩ حزيران ١٩٩٩.

٤٤ المادة (١) الفقرة (١) من الاتفاق التقني العسكري بين قوة الأمن الدولية (KFOR) وحكومتى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا في ٩ حزيران ١٩٩٩.

٤٥ الملحق 2 الفقرة 5 من القرار المرقم 1244 الصادر من قبل مجلس الأمن في 10 حزيران 1999.

٤٦ UNMIK Regulation 1999/I, On the Authority of the Interim Administrative in Kosovo, 25 July 1999 Section 2, available at www.unmikonline.org/regulations/1999/re99-01. Last visited 24/4/2017

وأشار المبعوث الخاص أهتيساري الي ان "الطرفين اكدا مجددا موافقتهما القاطعة والمعارضة تماما: حيث رفض ممثلو الصرب كل شكل من أشكال الاستقلال لكوسوفو، واقترحوا بدلاً من ذلك الحكم الذاتي تحت سيادة صربيا، بينما لن تقبل كوسوفو أي شيء أقل من الاستقلال^(٤٧). وعلى الرغم من التحذيرات الأولية التي وجهها الاتحاد الأوروبي لزعماء كوسوفو ضد اعلان الاستقلال من جانب واحد، فإن مسؤولي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سرعان ما اعربوا عن استعدادهم العام للاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة. وفي نهاية المطاف، أعلنت كوسوفو استقلالها في 17 فبراير 2008 و انفصلها بشكل نهائي عن صربيا ، و رحبت بدعم المجتمع الدولي المستمر للتنمية الديمقراطية في كوسوفو من خلال الوجود الدولي. واعتمدت جمعية كوسوفو أيضا دستورا جديدا يتضمن إنشاء مؤسسات كوسوفو، كما تضمنت أحكاما تحافظ علي الأسبقية لخطة أهتيساري والسلطة العليا ومركز الوجود المدني والعسكري الدولي^(٤٨).

وبالرغم من رفض هذا الاعلان من قبل الحكومة الصربية المركزية وبعض الدول الاخرى مثل روسيا ولكن اعترف معظم دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال كوسوفو، لذلك فإن الاعتراف بكوسوفو من قبل العديد من الدول يمكن أن يفسر علي أنه دليل بان استقلال كوسوفو من جانب واحد ليس نتيجة لحالة غير مشروعة. بمعنى آخر، ان الانفصال العلاجي غير محظور بموجب القانون الدولي. إلا ان فرصة نجاح نظرية الانفصال العلاجي تتوقف الي حد ما علي مدى حصول الكيان المنفصل علي الاعتراف الدولي، والعامل الرئيسي في هذه الحالة يمكن أن يكون الدعم القوي من قبل دول حلفاء لهذا الكيان و ذلك من خلال الاعتراف.

ومن جهة أخرى يمكن التعرف علي نظرية الانفصال العلاجي في كوسوفو بين عامي 1989 و 1999، عندما ألغت صربيا موضوعا الحكم الذاتي في كوسوفو وتعرضت كوسوفو- الألبان إلى الحرمان لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك التمييز العنصري، والطرد الجماعي للألبان من الوظائف العامة، والمؤسسات التجارية، والتدخل في القضاء والاعتقال التعسفي والسجن والتعذيب وسوء المعاملة واستخدام القوة. و ان الاعتراف باستقلال كوسوفو يعتبر بمثابة دعم للحجة القائلة بان الانفصال العلاجي يمكن أن يؤدي إلي اعتراف قانوني وإقامة الدولة بموجب القانون الدولي. حيث قام شعب كوسوفو بممارسة حقه في تقرير المصير الخارجي داخل إقليم معين بعد أن جردت من استقلاله الذاتي. وعلاوة علي ذلك، يمكن النظر إلي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كوسوفو في 1998-1999 كمائع من ايجاد حل متفق عليه داخل حدود صربيا، وهذه الظروف يبدو أنها تلي المتطلبات التي أثارها أنصار نظرية الانفصال العلاجي. بعبارة أخرى، ان الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كوسوفو جعلت تطبيق نظرية الانفصال العلاجي مبررة. وهكذا تم انضمام كوسوفو إلي الحالات الأخرى من الاستقلال كبنغلاديش وأريتريا في دعم لوجود الممارسات الدولية بشأن السماح بنظرية الانفصال العلاجي.

أضف الي ذلك، وفيما يتعلق بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2010 حول ما اذا كان اعلان استقلال كوسوفو محظورا بموجب القانون الدولي العام أو بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1244 في عام 1999، رأت المحكمة بان "إعلان استقلال" كوسوفو لم ينتهك القانون الدولي، لأن القانون الدولي لا يتضمن أي حظر معمول لإعلان الاستقلال^(٤٩). و يمكن القول بان هذا الرأي يعتبر امراً هاماً بالنسبة لنظرية الانفصال العلاجي و ذلك لعدة أسباب: أولا من الواضح أن المحكمة لم تغلق الأبواب للانفصال العلاجي ولا تنكر وجوده في الواقع باعتباره قاعدة عرفية إقليمية. حيث تم دعم هذه النظرية بشكل غير مباشر من قبل المحكمة من خلال تأكيدها علي ان نطاق مبدأ السلامة الإقليمية يقتصر في مجال العلاقات بين الدول فقط مما يعني بان المحكمة قامت باستبعاد هذا المبدأ الذي يعتبر عرقلة امام ممارسة الحق في الانفصال لشعب ما. ثانيا قبول قضاة محكمة العدل الدولية (A. A. Cana- do Trindade and A. A. Yusuf) لحق تقرير المصير الخارجي عندما يتعرض شعب ما للقمع والمجازم ضد الإنسانية، والاضطهاد والتمييز والاستبداد من قبل الدولة الأصل. ثالثا فإن المواقف الكتابية والشفوية من الدول التي قدمت خلال الإجراءات في محكمة العدل الدولية تدل علي الرأي القانوني من الدول نحو الانفصال العلاجي . ومن ضمن 43 دولة اعترفت 17^(٥٠) منها بهذا الحق أو لم تستبعد وجود الحق في الانفصال العلاجي. وينبغي أن نستنتج من خلال قضية كوسوفو بأنه لا يجوز لأي حكومة أن تختبئ وراء درع السيادة عندما ترتكب

^(٤٧) (The Ahtisaari Plan, U.N. Doc. S/١٦٨/٢٠٠٧ (Mar. ٢٠٠٧, ٢٦).

^(٤٨) المواد 143، 147، 146، 153، 161 من دستور جمهورية كوسوفو، 2008.

^(٤٩) In Accordance with International Law of the Unilateral Declaration of Independence respect of Kosovo, Dvisory Opinion, ICJ Reports, 2010, p.84 .

^(٥٠) وهذه الدول هي : ألبانيا، استونيا، لاتفيا، أيرلندا، هولندا، بولندا، بلوفيتيا، سويسرا، فنلندا، النمسا، جزر المالديف، وكرواتيا، والاتحاد الروسي ورومانيا وأستونيا وروسيا البيضاء، والمملكة الأردنية.

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، و تستبعد جزءاً من سكانها من المشاركة الفعالة في الحكومة و تنكر الحكم الذاتي. حيث ان إعلان استقلال كوسوفو يمثل حالة رائعة في القانون الدولي، لانه يطرح أسئلة مهمة فيما يتعلق بالمفهوم الحديث للنظريات القانونية الدولية للانفصال، واقامة دولة جديدة، والاعتراف بها. علاوة على ذلك، فإنه يتحدى فقهاء القانون الدولي لقبول وتأكيد نظريات جديدة كمبرر للانفصال العلاجي عن دولته الاصل.

خاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث فإن من الضروري الإشارة الي جملة من الاستنتاجات والتوصيات، نلخصها على الوجه الآتي:

أولاً : الاستنتاجات

- 1- ان السيادة المكتسبة هي نهج محايد يسعى إلى إنهاء الصراعات عن طريق إعادة بناء الأمن وتعزيز الديمقراطية وبناء المؤسسات في المناطق التي تكثرت فيها الحروب. وبوصفها نهجاً لتسوية النزاعات، تطورت السيادة المكتسبة باعتبارها عملية مرنة بطبيعتها تنفذ على مدى فترة زمنية متغيرة.
- 2- حقق نهج السيادة المكتسبة اندفاعاً قوياً نتيجة لفائدته العملية بالنسبة لأولئك المشاركين في صنع السلام وتسوية الصراعات. غير أن الدبلوماسيين والزعماء يجدون أحياناً صعوبة في مكافحة فكرة أن السيادة المكتسبة ستقوض النظام العالمي عن طريق خلق مستويات جديدة لاقامة الدولة.
- 3- تطور نهج السيادة المكتسبة بشكل طبيعي في إطار عملية السلام باعتبارها نهجاً متعدد المراحل لمعالجة مسألة الوضع السياسي النهائي للكيان الفرعي الذي يناضل من أجل نيل الاستقلال في اطار ممارسة حق تقرير المصير.
- 4- فيما يتعلق بنظرية الانفصال العلاجي كمذهب في القانون الدولي لمطالبة بالاستقلال يمكن الاستنتاج بان حق الشعوب في خيار الانفصال تطبيقاً لنظرية الانفصال العلاجي و استناداً الي مفهوم الاضطهاد يكون أساساً صالحاً لتبرير ممارسة حق تقرير المصير و الانفصال عن الدولة الاصل كلما كان جزء من سكان الدولة يتعرضون للاضطهاد و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل السلطات المركزية داخل الدولة القائمة.
- 5- إذا كانت الحكومة في دولة ذات سيادة لا تمثل جميع سكانها، بحيث لم توفر المساواة في الاشتراك في عملية صنع القرارات السياسية والمؤسسات بسبب العرق أو اللون، عندئذ يحق لهذه الجماعة المطالبة بالاستقلال و الانفصال عن الدولة الاصل كملاذ أخير.
- 6- من أجل أن تكون نظرية الانفصال العلاجي أكثر فعالية و مبرراً لممارسة حق تقرير المصير فإن أعضاء مجموعة الانفصال يجب ان يثبتوا بأنهم لا يستطيعون العيش في أمن و سلام ضمن الدولة الاصل و أنهم يتعرضون للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان و يحرمون من التمثيل في السلطات الحكومية من قبل الاغلبية داخل الدولة القائمة.

ثانياً: التوصيات

- 1- يجب اقرار نهج السيادة المكتسبة في المواثيق و المعاهدات الدولية كوسيلة جديدة لممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعوب لانه يهدف هذا النهج الي تسوية النزاعات الطويلة بين حق تقرير المصير ومبدأ السيادة بشكل سلمي و دون ان يتهم المجتمع الدولي بالتدخل في الشؤون السيادية للدولة الاصل وذلك عن طريق انتقال تدريجي للسلطات الوظائف السيادية من تلك الدولة الاصل الي الكيان الفرعي تحت اشراف دولي.
- 2- نرى ضرورة منح قدر كبير من التركيز على الجهود العملية والنظرية لتحديد الظروف التي يمكن من خلالها تطبيق نهج السيادة لمكتسبة ويجب على القادة السياسيين والدبلوماسيين وممثلي الدول والكيانات الفرعية أن يعالجوا التوترات والارتباك الناتجة عن الاحتكاك بين المفاهيم التقليدية للسيادة والاعتماد المتزايد على السيادة المكتسبة في وقتنا الحاضر.
- 3- نقترح وجوب النص في ميثاق الأمم المتحدة على تثبيت طبيعة القواعد الأمرة لمبدأ حق تقرير المصير من أجل ممارسته بجميع الطرق و الاساليب المتاحة بما فيها الانفصال العلاجي من جانب واحد اذا كان الانفصال هو الملاذ الاخير حتي وان اقتضي ذلك استخدام القوة في اطار حق الدفاع الشرعي، ولاسيما بعد ان لم تجدي الطرق السلمية نفعاً والتي

غالباً ما تكون كذلك لأن معظم حقوق الإنسان تكتسب و لا تمنح خاصة فيما يتعلق بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

4- الضغط علي منظمة الاسم المتحدة من قبل قادة الشعوب في مختلف انحاء العالم، و التي لاتزال تكافح من اجل نيل الاستقلال في اطار ممارسة حق تقرير المصير، باصدار قرار بشأن اقرار بنظرية الانفصال العلاجي في حالة حرمان شعب ما من الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار داخل الدولة الأصل او في حالة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ضد افراد ذلك الشعب مادام لاتوجد في القانون الدولي قاعدة دولية تمنع حق الانفصال العلاجي عن دولة الأصل.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

- 1- د. احمد داود حميد العساوي، استقلال كوسوفو: التحول الجييوستراتيجي في السياسة الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الاول ، 1102 .
- 2- أحمد حلمي خليل هندي، الدولة في التنظيم السياسية و الدستورية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 5102
- 3- د. بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال و جنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية، العدد 381، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1102 .
- 4- د. فريد الخطيب و د. محمد امير الشب ، انفصال جنوب السودان: الجذور و التطورات و التداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث و الدراسات، العدد 72 ، 2102 .
- 5- هاني رسلان ، جنوب السودان و حق تقرير المصير: المسار و التداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 051، المجلد 73، 2002 .
- 6- د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام – التنظيم الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 5102
- 7- د. محمود وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة و يفرض حلاً ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، 4002، العدد 4، المجلد 23
- 8- محمد عثمان حبيب الله ، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 161، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 5002 .
- 9- د. منال محمد صالح، مفهوم سيادة الدولة في ضوء التطورات الدولية المعاصرة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1102
- 10- طالب حسين حافظ، استقلال كوسوفو و نهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الاداب، العدد 89، جامعة بغداد، 1102 .
- 11- د. عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة السابعة ، المكتبة القانونية ، بغداد، 8002
- 12- عبدالرحمن سليمان زبياري، الوضع القانوني لاقليم كوردستان العراق في ظل القواعد القانون الدولي العام، مؤسسة موكراني للطباعة و النشر، أربيل ، 2002 .
- 13- د. زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي و التطورات السياسية 1102-5591 ، مركز ركانز المعرفة للدراسات و البحوث، القاهرة، خرطوم،

ثانياً: المصادر باللغة الانجليزية:

- 14- Aleksandar Pavkovic and Peter Radan Creating New States: Theory and Practice of Secession (Hampshire. Ashgate Publishing Limited 2007)
- 15- Andrew Coleman, Resolving Claims to Self-Determination: Is There a Role for the International Court of Justice? (London. Routledge 2014).
- 16- James R. Hooper and Paul Williams, "Earned Sovereignty: the Political Dimension" (2003) Denver Journal of International Law and Policy 31 (3).
- 17- Karen Heymann, "Earned Sovereignty for Kashmir: The Legal Methodology to Avoiding a Nuclear Holocaust" (2003) American University International Law Review 19(1).

- 18- Paul Williams & Francesca Jannotti Pecci “Earned Sovereignty: Bridging the Gap between Sovereignty and Self-Determination” (2004) *Stanford Journal of International Law* 40 (1).
- 19-Selver B. Sahin, *International Intervention and State-making: How Exception Became the Norm* (London & New York. Routledge 2015).
- 20- Paul Williams, “Earned Sovereignty: The Road to Resolving the Conflict Over Kosovo’s Final Statu” (2003) *Denver Journal of International Law and Policy* 31(3).
- 21- Jure Vidmar , “Explaining the legal effects of recognition” (2012) *International & Comparative Law Quarterly* 61(2) 383
- 22- Ryngaert, Cedric and Griffioen, Christine, *the Relevance of the Right to Self-Determination in the Kosovo Matter: In Partial Response to the Agora Papers* (2009) *Chinese Journal of International Law*, 8(3).
- 23- Jure Vidmar, “Remedial Secession in International Law: Theory and Lack of Practice” (2010) *St Antony’s International Review* 6(1).
- 24- Christian Tomuschat, *Modern law and self-determination* (London. Martinus Nijhoof Publishers 1994).
- 25- Jonathan Paquin, *A Stability- Seeking Power: U.S Foreign Policy and Secessionist Conflicts* (McGill-Queen’s University Press 2010).
- 26- Eric Herring, “From Rambouillet to the Kosovo Accords: NATO’s War against Serbia and Its Aftermath” (2000) *International Journal of Human Rights* 4(3).
- 27- Marcelo G. Kohen, *Secession: International Law Perspectives* (Cambridge University Press 2006)
- 28- Noel Malcolm, *Kosovo: A short history* (New York university press 1999)
- 29-Jan Aro Hessbruegge, “Customary Law and Authority in a State under Construction: The Case of South Sudan”(2012) *African Journal of Legal Studies* 5 (3).
- 30-Redie Bereketeab, *Self-Determination and Secession in Africa: The Post-Colonial State* (Routledge: London 2014).
- 31- Daniel Philpott, *Self-determination in practice* at page 79-101 in *National Self-determination and Secession* (edition) Margret Moore (Oxford university press 1998).
- 32-Fons Coomans, *Human rights from exclusion to inclusion: principles and practice* 1st ed. (Springer 2000).
- 33- Duncan French , *Statehood and Self-Determination: Reconciling Tradition and Modernity in International Law* (Cambridge University press 2013)
- 34- Stephen Macedo, Allen Buchanan, *Secession and Self-Determination* (New York University Press 20003)

ثالثاً: الوثائق الدولية:

- 35- ميثاق الأمم المتحدة 5491
- 36 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 8491
- 37- معاهدة الباسفيك 2591
- 38- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية 6991
- 39- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 6691
- 40- الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقاً للقانون الدولي لعام 0791
- 13- الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا 3991
- 41- اتفاق أديس أبابا 2791
- 42- الاتفاق التقني العسكري بين قوة الأمن الدولية (ROFK) وحكومتى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا في 9 حزيران 9991
- 43- لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول في أعمال دورتها الثالثة والخمسين 1002

رابعاً: الدساتير و القوانين:

- 54- دستور الجمهورية اليوغوسلافية الاتحادية لعام 4791 .
- 55- الدستور الاثيوبي لعام 4991.
- 56- دستور جمهورية كوسوفو لعام 8002 .
- 57- قانون استفتاء جنوب السودان 9002 .

خامساً: المواقع الالكترونية:

- 58- www.gro.nu
- 59- 10-99er/9991/snoitaluger/gro.enilnokimnu.www